

٢٢٤

هَيْئَةُ النَّاسِكِ

في ان القبض في الصلاة هو مذهب الامام مالك

٢٢٤

تأليف الفقير الى ربه

محمد المكي

ابن

عزوز

حقوق الطبع محفوظة

قيمة هذه الرسالة خمسون سنتياً

طبع بمطبعة روشن

١٣٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
وبعد فيقول الفقير إلى الله محمد المسكين بن عزوز أقرا الله عينه بفضلته ورحمته
وجعله من الفائزين الشاكرين لنعمته هذه وركات كتبها تذكرة لمن يعلم
وتبصرة لغيره خدمت بها فقه مذهبنا المالكي في مسألة القبض في الصلاة وقد
نجاه في الشريعة نهى ووعيد لمن علمه الله علماً يتعلق بالدين فكتمه من ذلك
قوله تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في
الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا الذين تابوا واصبحوا وينوا
فاولئك اتوب عليهم وانا للتواب الرحيم كما يرشد السبيل حديث ابي هريرة رضي الله
عنه في صحيح البخاري لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم
يقول ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات الى قوله الرحيم فهذه الآية ونحوها
وان كانت نزلت في قوم معينين وهم اهل الكتاب فهي تناول كل من اتصف بتلك الصفة
وهي هنا كتم العلم اذا العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو معلوم
وقال المفسرون هذه الآية تنادي بوعيد شديد لا يقدر قدره فان من
لعنه الله ولعنه كل من يتأتى منه اللعن من عباده قد بلغ من الشقاوة
والخسران الى الغاية التي لا تلحق وقال الامام الثعالبي في تفسيره الجواهر
الحسان تحت قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب لتبينته للناس
ولا تكتمونه الآية ما نصه كل كاتم من هذه الامة يأخذ حظه من هذه المدة ما
يعنى ولو لم يسأل عنه فان سئل عنه فكتم اوداهن تضاعف اثمه وقد سئلت
عن هذه المسألة مراراً فتأكدت الاجابة صدق الحق ان شاء الله ومن الاعذار

التي اتخذها بعض الجهابذة سبباً في كتمهم جزئيات من السنة تفاسوت افهام
الناس واختلاف اعوانهم فقد نشأ منها صعوبات في بيان محجة الحق ولا
سيما ان كان المخالف يظن نفسه على بصيرة في الامر والى ذلك اشار الشافعي
رضي الله عنه بقوله ما ناظرني عالم الاغلبة وما ناظرني جاهل الاغلبى اه فان
زاد مع المخالفة دعوة الناس الى رأيه فهو مراغم للدين يصد عن سبيل الله
فليتثبت من اراد اصابة صوابها وقلما يخطئ من يأتي البيوت من ابوابها اخرج
ابن عبد البر عن معاذ بن جبل رضي الله عنه كلمات كان يقولها في مجلسه كل يوم
واخر تلك الكلمات ان العلم والايمان مكانهما الى يوم القيامة فمن ابتغاهما
وجدتهما اه فتناقض السنن بين الناس وتكاثر السبوع لا يؤثر في صحة ما صح
من الشريعة ولا يرفع ضعف ما ضعفه التفقه في دين الله واخرج ابن عبد البر
ايضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم انه قال يا عبدالله بن مسعود قلت لبيك يا رسول الله ثلاث مرات
قال اتدري اى الناس اعلم قلت الله ورسوله اعلم قال اعلم الناس ابصرهم بالحق
اذا اختلف الناس وان كان مقصراً في العمل وان كان يزحف على اسنانه اه والحق
له نور وصاحبه مؤيد منصور ويدل له الحديث النبوي لا تزال طائفة من امتي
ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي امر الله وهم كذلك كما في
الصحيح ولا تنال هذه المرتبة الا بعدد يستنير به القلب من مشكاة الفضل
والرحمة ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابداً ولكن الله
يزكي من يشاء والى ذلك اشار مالك رضي الله عنه بقوله الحكمة والعلم نور
يهدى به الله من يشاء وليس بكثرة المسائل اه ومن لم يجعل الله له نوراً فما له
من نور نعم لابد من السبي والجدي طلب الحق من العلوم تعرضاً لنفحات الله
وامتنالاً لحكمته تعالى في ربط المسببات بالاسباب فان المحققين ما نالوا حقائق
العلوم الا بالشوق اليها والهمة فيها بحرقة تجمع اطراف الفكر الى ما هو بصده
وهي حرقه نور لا حرقه نار وخصلة الانصاف ملاك الامر كله ومن يصده
العناد والحسد عن الاذعان للحق فلا التفات لمعارضته عند العقلاء والغاؤه
اوجب اذ الاستعداد فيه للاستفادة ولا يؤمن هواه ان قصد الافادة وقد سميت

هذه الرسالة هيئة الناسك في ان القبض في الصلاة هو مذهب الامام مالك ورتبها على عشرة ابواب ليمتاز كل طرف من اطراف المسئلة على حدة و كآني بكل منصف ذي قلب سليم وعرفان مستقيم حين يرى ما كتبه هنا يدرك فضله ويحله محله ومن لم يكثر بفعله له ما نفعه والموانع انواع وانما الاعمال بالنيات وليبدل المقسود فاقول والله المستعان اعلم ان وضع اليد اليمنى على اليسرى عند الصدر او تحته في قيام الصلاة سنة قائمة بحكمة باتفاق المذاهب الاربعة وغيرهم واما ما مالك من اولهم في ذلك نشرأ وعلا وهو اسبق الائمة اليها لانه نشأ في روضة الآثار النبوية وفيها تربى منذ عرف اليمن من الشمال وهذا مختص بمالك لا مشارك له في ذلك ولهذا ما من شيء في الشريعة مؤسس على الحديث النبوي والآثار الصحيحة الا وما لك السابق اليه والمؤثر له على غيره من السبل ومن جملة السنن سنة وضع اليد اليمنى لم يفارقها مالك الى ان يفارق الدنيا كما سيأتي بيانه ثم نشأ الخلاف في المالكية بعد القرون الاولى على ثلاثة اقوال الاستحباب والكراهة والجواز كما حصله ابن رشد في البيان نقله عنه الثعالبي في جامع الامهات مفصلاً وسيأتي بيان رجوع القول بالكراهة والجواز الى الاستحباب والسنة ولو على قول ابن القاسم ففي الحقيقة ليس فيه الا السنة والاكراهة كما ستقف على ايضاحه ان شاء الله وفي بلاد الغرب قديس القبض في الصلاة تكتيفا وبه عبر بعض المؤلفين من علماء الاندلس قديماً

باب الاول

في نصوص الفقهاء المالكية من المتقدمين والمتأخرين على مشروعية القبض في الصلاة في المذهب وروايتهم ذلك عن مالك بالجزم جزماً لا يحتمل التساؤل اما شبه كراهته في رواية ابن القاسم فيسأل تحقيق الكلام فيها في الباب الذي يلي هذا واما رواية غير ابن القاسم مطلوبة هذه السنة وترجيحات اهل المذهب لذلك فتدوّنك قال العلامة البناني في حاشيته الشهيرة بعد ذكره استحباب القبض في الفريضة والنافلة ما نصه وهو قول مالك في رواية مطرف وابن الماجشون عنه

في الواضحة وقول المدنيين من اصحابنا واختاره غير واحد من المحققين منهم اللخمي وابن عبد البر وابوبكر بن العربي وابن رشد وابن عبد السلام وعنده ابن رشد في مقدماته من فضائل الصلاة وتبعه القاضي عياض في قواعده ونسبه في الاكل الى الجمهور وكذا نسبه لهم الحفيد ابن رشد انتهى و سلمه الشيخ الرهوني مع دقة انتقاده خلف البناني وكذلك الفقيه كنون ومثل ما للبناني للشيخ ابن الحاج القاسمي محشي ميسرة ثم ختم البناني كلامه بذكر الدليل الحاسم لمسألة الخلاف بما يفهم منه الغاء القول بالسند راساً وسند كرهه في محله في الباب الثالث ثم رواية مطرف وابن الماجشون ذكرها ايضاً ابن عرفة والمواق والقلمشاني في شرحه على ابن الحاجب والثعالبي في جامع الامهات وقد افصح ابن رشد عن معنى الاستحباب المروي عن مالك في الواضحة بانه يكره ترك القبض في الفريضة والنافلة وكتاب الواضحة من امهات المذهب لابن حبيب واما القرينسان وما اشبهه وابن نافع فرواية اشبهه عن مالك في المتية انه لا بأس بوضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة المكتوبة والنافلة كما نقله ابن ابي زيد القيصر واني في النوادر وابو الحسن في شرح المدونة والشيخ احمد زروق وعبارة المواق في رواية اشبهه عن مالك ان وضع اليد اليمنى على اليسرى مستحب في الفريضة والنافلة ومثل اشبهه ابن نافع في رواية الاباحه عن مالك وبها تدفع الكراهة المدعاة وابن عبد الحكم خالف ابن القاسم فروى الوضع عن مالك وكأعده ابن رشد وعياض من الفضائل عده العراقي في الذخيرة من الفضائل ثم ذكر بسنده ما فيه من الخلاف ومن اصطلاحه تقديم المشهور على غيره كانه عليه في خطبه ونسبه ايضاً الى الجمهور كعياض ومثل ما للعراقي للعلامة ابن جزي الاندلسي في كتابه القوانين الشرعية ومسائل الفروع الفقهية ولفظ ابى بكر ابن العربي في وضع اليد على الاخرى والصحيح انه يفعل في الفريضة وقال ابن عبد البر لم يزل مالك يقبض حتى لقي الله تعالى وقال الشيخ على الاجمهوري فعل القبض افضل من تركه وقد جزم باستحبابه العلامة محققا متأخري المالكية بالديار المصرية على السعدوي محشي الحرشي والامير في مجموعه وسيأتي ما قاله وسيأتي ايضاً كلام القاضي عبد الوهاب وابن الحاجب وابن الحاج والشبرخيني

وعبد الباقي والحرشي وسالم السنهوري والدردير والدسوقي والصاوي وغيرهم
من الذين اعتمدوا سنية القبض في الصلاة مذهبياً بلا شبهة

الباب الثاني

في الكلام على رواية ابن القاسم في المدونة قال وقال مالك في وضع اليمنى على اليسرى
في الصلاة لا اعرف ذلك في الفريضة ولكن في النوافل اذا طال القيام فلا
باس بذلك يعين به نفسه انتهى هذه عبارة الاصل بالحرف وما سواه افرؤية
بالمعنى وقال خليل في المختصر في مندوبات الصلاة وسدل يديه وهل يجوز
القبض في النفل او ان طول وهل الكراهة في الفرض للاعتقاد او خيفة اعتقاد
وجوبه او اظهار خشوع تأويلات انتهى فالتأويل الاور لمجد الوهاب والثاني لابن
رشد والثالث لعياض اى كذا فسروا علة الكراهة التي في المدونة وان
رجحوا عدم الكراهة كما تقدم اما التأويلان الثاني والثالث وهما خيفة اعتقاد
الوجوب و اظهار الخشوع فقد ضعفهما المحققون للفرقة في المدونة بين الفرض
و النفل ولاهما ممكنان في جميع المندوبات فهو يؤدي الى كراهة كل المندوبات
كما قاله الاجهوري ولم يخالف في ضعف هذين التأويلين احد من الفقهاء
واما تأويل الاعتماد فهو المعتمد ولا يتجه غيره وهما نكته يلزم ايضاحها
وعندها ارشاه الله يرتفع الاشكال وينزاح الغفال وذلك ان اكثر المتعاطين
للفقه يسبق في هذا المحل الى افهامهم ان القبض في الصلاة على كل حال مكروه
عندنا ولكن اختلف في سبب الكراهة قيل لما فيه من الاعتماد وقيل خوف ظن
الوجوب وقيل خوف اظهار الخشوع فالقارئ يقول استفدنا ان حكم القبض
في مذهبنا الكراهة ومعرفة الحكم غير معرفة علته فالذي يعرف علته فتلك زيادة
فائدة والافهم الحكم وهي الكراهة هنا كاف والحق ان المؤلفين لم يريدوا
ذلك وهي غفلة بينة من قرأ المختصر وبيان المراد من اصله ان التعليل قسمان
تعليل بالمظنة وتعليل بغير المظنة فاما التعليل بالمظنة فيحكم الممثل ملازم له سواء
وجدت العلة ام لا كالقصر والفطر للمسافر والعلة فيه مظنة المشقة فسنة
المسافر القصر وله الفطر ولو لم تكن مشقة كسفر المترفة في سفره والتعليل

بغير المظنة فهو الذي يدور فيه الحكم مع العلة وجوداً وعدماً كالخمر اذا تحجر
او تخلل زالت نجاسته لزوال الاسكار فالتعليلات الثلاثة التي اولواها الكراهة
المروية عن ابن القاسم اما الثاني والثالث فن باب التعليل بالمظنة وهما تأويلان
ضعيفان بلا خلاف كما تقدم والاول المصدرية في المختصر وهو التأويل بالاعتقاد
فن باب التعليل بغير المظنة فتى قصد الاعتماد والاستناد بالقبض كره ومتى فقد
قصد الاعتماد ارتفعت الكراهة ورجع الامر الى السنية والمؤلفون شروحا
وحواشي لم يذكروا الا ذلك وان كان بعضهم اوجز في العبارة احالة على المعلمين
ودونك نصوصهم اراحة لك من مراجعة مواضعها قال سيدي عبد الباقي تحت
قول المصنف للاعتقاد مانعه اذ هو شبهه بالمستند فان فعله لا للاعتقاد بل تسنناً لم
يكرهه وقال ايضاً تحت قوله تأويلات مانعه والتعليل الاول فيها بغير المظنة
فاذا انتفى الاعتماد لم يكره كما قدمناه والثالث بمظنة اظهار الخشوع وكذلك الثاني
انتهى وقال ولي الله الحرشي عند ذكره التعليل بالاعتقاد فلو فعله لذلك بل تسنناً
لم يكرهه ثم قال وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلاً بالمظنة فاذا انتفى الاعتماد عند القائل
به لا يكرهه انتهى قلت قوله عند القائل به قد تقدم وايضاً سيأتي ان القول به اى بتعليل
الاعتقاد هو الراجح ولا يفتى بغيره وقال الاستاذ الدردير في كبيره مثل الشيخين
المذكورين وزاد بعد قوله بل استثنائاً لم يكرهه وكذا اذا لم يقصد شيئاً فيما يظهر
وهذا التعليل هو المعتمد وعليه فيجوز في النفل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة
انتهى قال الدسوقي في قول الدردير بل استثنائاً اى اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم في فعله
ذلك انتهى ولترجيح التأويل بالاعتقاد والغاء التأويلين الاخرين اقتصر
عليه في اقرب المسالك فقال وجاز القبض بنفل وكرهه بفرض للاعتقاد انتهى
وافصح عن مراده بحشيه تليذه الصاوي قائلاً فلو فعله لا للاعتقاد بل تسنناً لم يكرهه
وذكر مثل ما في كبيره ثم ذكر بقية التأويلات بصيغة قيل وفي آخرها قال ولما
كان المعول عليه العلة الاولى اقتصر عليها المصنف انتهى وقال الشبرخيتي في
قسم الاعتماد فلو فعله لذلك بل تسنناً لم يكرهه انتهى وقال العدوي عند قول
الحرشي بل استثنائاً لم يكرهه نفى الكراهة صادقاً بالجواز والاستحباب وحيث كان
له اصل في السنة فهو مستحب بقي اذا لم يقصد شيئاً للاعتقاد ولا تسنناً والظاهر

جملة على التسنن لانه حيث ورد في السنة فيحمل خالي الذهن عليه فلاحوال
ثلاثة قصد الاعتماد مكروه قصد التسنن ولم يقصد شيئاً مندوب وهذا هو التحقيق
والتأويلات بعده خلافة اى خلاف التحقيق وقال العلامة الامير في مجموعه في
مندوبات الصلاة عطفاً عليها وقبض يديه ان تسنن اى قصد سنة التدب فوق سرية
على الاقوى وجاز الاعتماد بنقل وكره بفرض على اقوى التأويلات في الاصل انتهى
فانت تراه قيد كراهته في الفرض بالاعتماد وسلمه محشيه الشيخ مجازي بل ابد
الاستحباب واحتج له وقال العلامة الشيخ عيش في منح الجليل شارح مختصر
خليل في قول المصنف وهل كراهته اى القبض في الفرض لقصد الاعتماد
اى الاستناد به وهذا بتأويل عبدالوهاب وهو المعتمد فلو فعله لاقتداء بالنبي صلى الله
عليه وسلم ولم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز في النقل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا
عذراه وحيث صرح بان هذا هو المعتمد فلا اعتبار بغيره من التأويلات الاخرى
وبمقالة الشيخ عيش هذه سقط ما طالب به تأييداً لاسدل في الفتاوى والبشر قد
يخطئ حاشا الانبياء عليهم السلام ونقل الشيخ السفطى كلام العدوى المتقدم
بالمعنى معتمداً عليه وختمه بقوله واذا قصد السنة والاعتماد فلا كراهة انتهى وهي
من السفطى افادة برع بها على من تقدمه وقواعد الاصول تجيزها ولا تعطيل
بذلك وقال العلامة المسناوى الذى عليه المحققون كالفاضل عبدالوهاب وغيره انما
كرهه لمن يفعله بقصد الاعتماد وتخفيف القيام عن نفسه بذلك اذ هو شبيه بالاستند
ولهذا قال مرة ولا بأس به في التوافل لطول الصلاة وذلك ان النافلة يجوز فيها
الجلوس من غير عذر فكيف بالاعتماد فاما من فعله تسنناً ولغير اعتماد فلا يكرهه
فليس هو كما قال ابوالحسن على الاجهوى تعليلاً بالمظنة انتهى قلت قول الا
جهوى المشار اليه هو مما انفرد به ومعلوم ان ما انفرد به مما خواف فيه لا يقبل
كقوله الهلالى على انه مجرد فهم منه لجهة التعليل فقد مرت مقالته في الباب الاول
ونقل ابن الحاجب ايضاً ان كراهة القبض في الفريضة حيث يمسك معتمداً لقصد
الراحة افاده الشيخ محمد الزرقاني وغيره وذكر ابن عبدالسلام في شرحه على ابن
الحاجب ان تعلق الكراهة بقصد الاعتماد يفهم من قول المدونة باثر المسئلة يعين
به نفسه قلت ومن اطلع على المدونة نفسها تبين له من سياقها ان الكراهة في

ذلك مقصورة على قصد الاعتماد لا غير لان باب المبحث فيها باب الاعتماد في الصلاة
ولنسق كلامها كله بادئاً بترجمة الباب ليزداد الامر اتضاحاً وان ادى الى طول
قال (الاعتماد في الصلاة والاتكاء ووضع اليد على اليد) قال وسالت مالكاً عن الرجل
يصلى الى جنب حائط فيتكى على الحائط قال اما في المكتوبة فلا يعجبني واما في
النافلة فلا ارى بذلك بأساً قال ابن القاسم والمصانكون في يده بمنزلة الحائط قال
وقال مالك ان شاء اعتمد وان شاء لم يعتمد وكان لا يكره الاعتماد وقال ذلك على
قدر ما يرتفق به فلينظر ما هو ارفق به فليصنعه قال وقال مالك في وضع اليمنى على
اليسرى في الصلاة قال لا اعرف ذلك في الفريضة ولكن في التوافل اذا طال القيام
فلا بأس بذلك يعين به نفسه سخنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده اليمنى على
يده اليسرى في الصلاة انتهى كلام المدونة وبه تعرف مراد ابن القاسم بالكراهة الى ابن توجيه
ومراد سخنون وهو الملتقى املاء المدونة للدره مادق نظره وما ابصره بحسن
تنسيق الافادة حيث خشني ان توخذ الكراهة التي رواها عن ابن القاسم مطلقة
منفولا عن قيدها بقصد الاعتماد وقد وقع فاعقبها بثبوت سنيتها اشعاراً بظرف المسئلة رحمه الله
ولا جرم ان هجر المتأخرين لكتيب الامهات وتصانيف الاقدمين خطأ واضح
يعرفه من اشرف على الجميع

فائدة نافعه ولمقام الأئمة رافعه

ظهر بتأويل الاعتماد الذي رجحوه ان قول مالك لا اعرف وضع اليدين
اى لا اعرف جواز الاعتماد به في الفريضة وقال المسناوى ومن الشيوخ من حمل
ماروى عن مالك في القبض من قوله لا اعرفه على انه لا يعرفه من لوازم الصلاة
وواجباتها التي لا بد منها ونحو هذا تأويل ابن رشد قول مالك في المدونة لا اعرف
قول الناس في الركوع سبحان رب العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى وانكره
قال ابن رشد انكر وجوبه وتعينه لان تركه احسن من فعله لانه من السنن
التي يستحب العمل بها عند الجميع قال سالم السهوى ونحو هذا التأويل لابن
بشير وابن العربي في كل انكار صدر من مالك او غيره لما هو من جنس المشروع
كاذان الفذو قراءة يس عند رأس الميت وغسل اليدين قبل الطعام والتصدق

بزينة شعر المولود وقول المصنف اللهم منك واليك ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ثم قال وانظر المواقي فان كلامه يقتضي عدم اختصاص ابن بشر وابن العربي بذلك التأويل فقد تبين انه لا كراهة في القبض على مذهب المدونة لمن فعله تسننا ولغير اعتناء بناء على اصح التأويلات عند النقاد انتهى كلام المستأوى والى هذا اشار ابن الحاج في المدخل بقوله في فضائل الصلاة مانعه ويختلف في وضع اليدين احدهما على الاخرى في الصلاة وقد كرهها في المدونة ومعنى كراهتها ان اعمد من واجبات الصلاة انتهى ويدل له رواية على بن زياد التونسي عن مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة قال قال ليس الامسالك بواجب نقله ابن ابي زيد في التواتر عن مجموعة ابن عبدوس قلت تسييح الركوع والسجود الذي قال فيه مالك لا اعرفه كانه يشيبره الى قول بعض الأئمة المتقدمين بوجوبه حتى انه في مذهب احمد بن حنبل تبطل الصلاة بتركه عمداً فليتبته لذلك فان الاحتياط لصحة الصلاة اجماعاً اولى كما قالوه في بسطة الفاتحة مراعاة لمذهب الشافعي وبعد فقد بان لك ان المؤلفين في الفقه من ائمة مالك الى زماننا لم يكتب احد في استحسان السدل في الصلاة غير كلمة ابن القاسم وقد فرغنا من بيان تأويل الكراهة بقصد الاعتناء والاستناد معالجة لانفراد ابن القاسم بها نظراً الى ظاهرها وقد تحقق بتسريح المسألة مألها الى رواية غيره من اصحاب مالك والتأويل عند كبار العلماء اشرف ما يعاملون به الكلام المشكل ظاهره وتأويل قول ابن القاسم تحت نزاهته عن الشذوذ فاستلفت اقوال اهل السنة على اتباع السنة ولله الحمد والمنة ومن امانة العلماء التي حفظ الله بها الشريعة انك ترى جميع الشارحين والمحشين للمختصر الحلبي وغيره ملتزمين عبارة واحدة اكثرهم متحدون بالكلمة والحرف ولم يحسر احد منهم ان يخطو خطوة يخرج بها عن خطهم ورحم الله سهل التستري حيث قال ما احدث احد في العلم شيئاً الا سئل عنه يوم القيامة فان وافق السنة سلم والا فهو في العطب

تَبَيَّنَ

قال ابن عبد السلام قاضي الجماعة بتونس في شرحه على مختصر ابن

الحاجب في كتاب الصيد مانعه وهنا شيء وذلك ان المؤلف وكثيراً من المتأخرين يعدون اختلاف شراح المدونة اقوالاً في المسئلة التي يختلفون فيها والتحقيق خلافه لان الشراح انما يبحثون عن تصوير اللفظ والقول الذي ينبغي ان يعد خلافاً في المذهب انما ماله الى التصديق الا ترى ان الشراح للفظ الامام انما يحتاج على صحة مراده بقول ذلك الامام وقرآن كلامه من عود ضمير وما شبهه وغير الشراح من اصحاب الاقوال انما يحتاج لقوله بالكتاب والسنة او بغير ذلك من اصول صاحب الشريعة فلم يقع بين الفريقين توارد فلا ينبغي ان تجمع اقوالهم وانما ينبغي ان يعد الكلام الذي شرحوه قولاً ثم الخلاف انما هو في تصوير معناه انتهى قلت والتأويلات سواء عدت اقوالاً كما صنعه المتأخرون وقد سمعت توهينه ام عدت قولاً واحداً كما حققه ابن عبد السلام فلا يجوز ان يفتى بغير الراجح منها قال العارف الدردير عند قول خليل وباول الى اختلاف شارحيها في فهمها مانعه ويجوز الافتاء بكل اى من التأويلات ان لم يرجح الاشياخ بعضها وهو واضح لا خفاء به انتهى فهذا صرفنا انه لا يجوز الافتاء بكراهة القبض في الصلاة الامقرونا بقصد الاعتماد لانه المرجح من تأويلات الكراهة بان يقول المفتي مثلاً من سألته ان كنت تقصد الاستناد على يدك في حالة امساككها استراحة فهو مكروه والا فهو سنة في مذهب مالك وغيره ولا شك ان الابتداء ببذر كراهته هو الذي زرع النفرة من هذه السنة وصيرها منافية لمذهب مالك الذي جمعه الله نقياً من تقديم الرأي على الآثار نزهاً عن شوائب البدع ولذلك تحرى نهاء الفقهاء مثل عياض وابن عبد السلام وغيرها فظنموها في سلك الفضائل والسنن واعرضوا عن الكراهة بالمرّة لان قصد الاستناد من المصلي الموجب للكراهة ان وقع فهو نادر جداً فامسكها بعض الناس امساك شيء يعم وقوعه لكل مصل وقد نفخ في وميضها استحكام التمود فقال بينهم وبين سنة من زينة الصلاة وعليها الأئمة الاربعة وغيرهم من اطواد العرفان ومن تبعهم بمسلم واحسان هذه التحقيق وبالله تعالى التوفيق

الباب الثالث

في احتجاج فحول المذهب لاثبات هذه السنة بمعدرواياتهم لها فقها قال العلامة الثاني بعد ذكره ما نقلناه عنه صدر الباب الاول من ترجيحات المحققين لرواية

القبض في الفريضة والثافة عن مالك وإسنادته إلى الخلاف مانعه وإذا تقرر
الخلاف فاصل المسئلة كما ترى وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة كما قال
نعماني فإن شارعهم في شيء فردوه إلى الله والرسول وقد وجدنا سنة رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قد حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بنبهة
ما في الموسطا والصحيحين وغيرهما من الأحاديث السائلة من الطعن فالواجب
الانتهاء إليها والوقوف عندها والقول بمقتضاها انتهى ونقل المواقف عن ابن
رشد بعد حكايته رواية الاستحباب عن مالك في الفريضة والثافة مانعه وهو
الظاهر لأن الناس كانوا يؤمرون به في الزمن الأول وإن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يفعله انتهى ومعلوم أن الناس في الزمن الأول في هذا العمل المراد
بهم الصحابة والآصالهم النبي صلى الله عليه وسلم كما فسره الزرقاني وغيره
في هذه المسئلة نفسها ويقرب من كلام ابن رشد الذي نقله المواقف قول
العسدي المتقدم ونحوه وحيث أن له أصلا في السنة فهو مستحب وكذلك
قول اللسوقي عند قول الترمذي استثنائاً أي اتباعاً للنبي صلى الله عليه وسلم
في فعله ذلك انتهى ونقل المواقف في سنن المهديين عن ابن عبد البر أنه قال في
تمهيد لوجه لكراهة وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لأن الأشياء أصلها
الاباحة وإليه الله ورسوله عن ذلك فسلامة من كره ذلك هذا لو لم يرو
إباحته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى نقله المسنوي ثم قال بعده
فكيف وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم فعله والخض عليه انتهى ومثله قاله
العلامة العياشي في رحلته بإسقاط من ذلك وقال شيخنا الجلاء ابن عبد
السلام في شرح ابن الحاجب تحت قول الماتى وقبض اليمنى على كوخ اليسرى
مانعه ينبغي أن يعد في السنن لصحة عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى وفي
كتاب القياض قال الشيخ القبيضي أحسن الحديث الثابت عن النبي صلى الله
عليه وسلم في البخاري ومسلم ولأنه وقفة العبد القليل لمولاه انتهى وقال عياض
في أخذ الشمال باليمين في الصلاة أتم منها وتمام خشوعها وضبطها عن الحكمة والبحث
انتهى وقال العلامة السبكي صاحب تصانيف علم التوحيد في شرح صحيح مسلم
في وضع اليد اليمنى على اليسرى مانعه أخفقوا على أن هذا الوضع

ليس بواجب ثم اختلفوا فمن مالك والجمهور أنه سنة لأنه صفة الخاشع
ثم ذكر بعده قول الكراهة وتأويلاته ومن المطائف قول بعضهم القلب موضع
النية والعادة أن من احتز على حفظ شيء جعل يديه عليه وقال بعض العارفين
في جهات الصلاة مانعه والهيئة التذويبة ترجع إلى معان منها تحقيق الخشوع وضم
الأطراف والثنية للنفس على مثل الحالة التي تعترى السوقة عند مناجات الملوك
من الهيبة والدهش كصف القدمين ووضع اليمنى على اليسرى وقصر النظر وترك
الانكشاف انتهى وأما ما يقوله السادلون أيديهم هذه هيئة الميت وهي المبلغ في الخشوع
والاستسلام وينسبون ذلك للإمام مالك أو غيره وحاشاه من أن يقوله ولم ينته
عنه أحد لأن السدل لم يشرع بالإمام ولا غيره من السلف كما بيناه فيما مضى
وما يأتي ثم نقول لمن ينسب ذلك لتعرف آداب الخشوع ومرامم العبودية المبلغ
عما مضى عليه اثنتا اتباعاً لما كان الشارع يفعله وبأمرنا به ولا يشك مؤمن أنه
لا أجل ولا أجل ولا آكل من المصروع وأيضاً الخشوع والتجلى بذلة العبودية
مع وضع اليدين إقبالاً ولوحته مشروعية السدل لكان التشبيه بالميت مقبولا
ولكن توجيهات الأحكام بإيضاح استمرارها إنما يعتمد إليها بعد ثبوت الحكم
شرعاً إبرازاً لبعض الحكمة وتشبيهاً لضعفاء الهمم والذي مرأه من بعض المسلمين
بالسدل أنهم يعبثون بأصابعهم بل يمسحون لحامهم ويسوون نياهم وهم قاعون
في الصلاة وقد قل تعالى والذين هم في صلاتهم خاشعون وورد في الخبر لو خضع
قلب هذا الخشع جوارحه نعم بالسجدة أن من عمود السدل وأبداً الاستقبال الوضع قد يقع
له استئصال بسبب مجاذبة الاعتقاد الأول ثم عن قريب يزول وينقلب فأنتها
بأدب الاتباع وتلذذا بذلة العبودية وكذلك أكثر العبادات التي لم يمتدود بها
يشغل على بعض النفوس استداؤها ثم تخف فهل ترك لذلك وما يقع أن يعارض
الإنسان النفس المجمع على محبة الرأى والقياس ومعنوم أن القياس المعارض
للنفس فاستبد الاعتقاد إذا جاء ثم رآه يعطى نهر مقل

الاحاديث التي اشهر اليها فقهاؤنا كابن رشد والنخعي وعبد الله بن
عبد السلام والسنائي والبناني والديسوقي وغيرهم احتجاجاً لاثبات مشروعية
القبض في الصلاة كما راوينا في الخلاف ناز في وجهه فله السنة وفيه اختراع لم
يدقق النظر وبذلك تمسك العامة واستمر التعمد بالسدل راي من تمام حقوق
المسئلة ان تشير الى مواضع تلك الاحاديث اجمالاً ليس من الهمال ان اشتاق الى عزائس
الحدود ولم يقع بالشعير المتضوع من خلاف المستور الاحاديث الواردة في ذلك
نحو عشرين حديثاً عن نحو ثمانية عشر صحابياً اكثرها صحاح وحسان
وما قصر عن تلك الدرجة يرتفع بشواهد ومتابعاته كما يعرفه اهل فقه والعمدة
على صحاحها وحديث واحد يثبت به الحكم في الصحابة الذين حفظت عنهم
هذه السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابن عباس وابن عمر وعائشة وابوبكر
الصديق وعلي بن ابي طالب وابن مسعود وابو هريرة وابو الدرداء وجابر بن
عبد الله وعبد الله بن الزبير وحذيفة وسهل بن سعد ووائل بن حجر ومعاذ بن جبل
 وغيرهم رضي الله عنهم وداود بن السنه الحافظ لروايات الصحابة المذكورين
 وغيرهم باستيدها هي صحاح السنة البخاري ومسلم وابي داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه وكشف الائمة الاربعة مؤلفاتك ومسندي حذيفة ومسنده
 الشافعي ومسنده احمد وكذلك صحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة و
 صحيح ابن السكن وسنن البيهقي والدارقطني والبراز وغيرها فالمشقة الاولى
 التي يقال لها اصول الاسلام وهي الصحاح الستة وكشف الائمة الاربعة كلها
 رويت وضع اليدين سنة فتمه وليس فيها ولا في غيرها من كتب الحديث
 حرف يدل على السدل في الصلاة قال الترمذي والعمل على
 هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان يضع
 الرجل يمينه على شماله في الصلاة وقال ابن عبد البر لم يأت فيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين انتهى قلت من المعلوم
 ان اصول التشريع النبوي ثلاثة القول والفعل والتقرير فثبتت هذه السنة
 بالقول انه صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بها كما في الحديث الصحيح وفي اثباتها
 بالفعل احاديث كثيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يفعله ومنه رواية سحنون

عن ابن وهب عن قنينة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما مر عن المدونة في الباب الثاني
 وبالتقرير انه صلى الله عليه وسلم كان يصليهم ايم بنفسه كحديث جابر قال مر رسول
 صلى الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فاستزعمها
 ووضع اليمنى على اليسرى رواه ابو داود ومثله حديث ابن مسعود وقع له نفسه
 فاصليته له النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحاح قال قول والفعل والتقرير كلها بيد
 منبت هذه السنة وليس بيد من نقاها واحد من الثلاثة وهي بتابع الشريعة المظهرة
 ههنا الاحاديث التي اشار اليها البناني والديسوقي وغيرها ثم اقول بحيث ان السداد اين
 في الصلاة ليسوا محتجين بحديث حتى تردهم الى الحق باحاديث اصح مما في ايديهم
 بل يطالبون ان السدل مذهب مالك فكان يكفي في ارشادهم اثبات ان مالكاً لم يفعله
 ولم يأمر به كما صنفا فيما مضى وما يأتي ولكن زيادة العلم خبر على خبر وما يدل على
 الغاء نسبة السدل لمالك بل مرة وكونه لا يمتنع من اقواله اصلاً ان الكتب الجامعة
 لاختلافات الائمة الذين الاربعة وغيرهم المتشعبة لاقوالهم القوية والضعيفة واحدها
 كتب ابن المنذر النيسابوري الذي لم يصف منه في هذا الباب لم يحك هو ولا غيره
 من ارباب هذا الشأن عن مالك غير وضع اليدين ويؤيده تعبير الفاضل عبد الوهاب بأنه
 هو المذهب فتتحقق مع ما قدمناه ان السدل لا يحل له في مذهب مالك فليعلم ذلك وما
 تقدم تعرف خطأ من انفرد من المتأخرين بقوله في فتوى له ان السدل في الصلاة ثابت
 في السنة فله النبي صلى الله عليه وسلم وامره وهو عمل الصحابة والتابعين اقول
 منذ البعثة النبوية الى عصرنا لم ينسب احد فعل السدل سنة للنبي صلى الله عليه وسلم وما روى
 راوي ولو ضمه لانه صلى الله عليه وسلم فعله اولاً او آخراً ولا امر به ولا يجذباً ثم احدث
 ولا نصاً من فقيه يشعر بذلك لا بدليل ولا بغير دليل ولذلك لا يقدر النفاذ بان ينقل عن
 احد ما ثبت مداه في نقطة النزاع ولو كلفه من خاض غيب علوم السنن والامهات الفقه وداود بن
 مسائل الخلاف عرف ان لا قائل اصلاً بمشروعية السدل وسنيتهم من اهل القرون الثلاثة
 المشهود لهم من اسنان النبوة بالخبرة وايضا لم يرد القول به اجتهداً عن صحابي
 قط الا رواية ضعيفة عن ابن الزبير رواية القبض عنه اصح فقد روى ابن عبد
 البر بسنده عنه انه قال صنف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة ولم يرو عن
 تابعي الا عن ابن السبب من الحجازيين وروى عن الحسن البصري والنخعي من

فقهاء العراق لكن الرواية عن الحسن بضعها انه احسن روايات سنة وضع اليدين
عند ابي داود واما النسخي ان صح فهو من صنف التابعين من الطبقة الخامسة
الذين راوا واحداً او اثنين من الصحابة دون سماع منهم كما في التقريب
للحافظ ابن حجر ولم يرو عن احد من اتباع التابعين الا عن اثبت بمصر
ثم هؤلاء لهم مذاهب مثل الائمة الاربعة ومالك لم يدركهم الا الليث فانه معاصر
له من اقرانه ومالك اخذ عن ثمانية شيخ الائمة من التابعين وسنائة من
تأوى التابعين ليس فيهم من توجد عنه رواية في السند والذين اخذوا العلم عن
مالك الف و الائمة عالم غدياض منهم في المدارك نحو الالف مقتصر على المشاهير
ليس فيهم من توجد له رواية في السند عن مالك فيما جمعه المؤلفون لمسائل الخلاف
وكلمة ابن القاسم التي في المدونة زالت شبهتها بما يستفاد في الباب الثاني فكيف يسب
عمل رجل اورجلين في القرن الى اصل القرن كلهم اوجاههم وعلى فرض عمل
الصحابة للسند لا يجوز لبثه لثي صلى الله عليه وسلم بمجرد عملهم له الا بقول
الصحابي امرنا بكذا او السنة كذا ومع ذلك لا يقال فانه اوفقه صلى الله عليه
وسلم بل يقال موقوف حكمه الرفع وقد تقدم ان الصحابة لم يدركوا او اقتدوا عن
ان يقولوا هو من السنة يقول المتأخر المشهور رواية ابن القاسم تدل ان مالكاً
كان يسند عليه فالتابعون كذلك وعليه فالصحابة كذلك وعليه فليس صلى الله
عليه وسلم كذلك اثبات الحديث بالتحسين والتقياس ولا يقال به من جميع الامة
وقد اعتذر المحققون عن النادر من السلف الذين روى عنهم فعل السند وهم
الذين ذكرناهم ان عملهم محمول على عدم بلاغ نص الحديث لهم فبقوا على الاصل
لان الاصل انطلاق اليمين من قبل مشروعية الصلاة فوضع اليد على اليد امر
جديد يحتاج الى دليل كرفع اليمين في تكبيرة الاحرام وعقد الاصابع في التشهد
ونحو ذلك ولا دليل عندهم في الوضع لعدم بلاغه لهم فذلك بقوا على الاصل لانه
ثبت لديهم السند فانه لم يرو فيه حديث ولا اثر وحاشاهم من اعتقاد مشروعية
شيء لم يأت به الله ولا رسوله حتى ان الاجتهاد يات لا يقال انها مشروعات ولذلك
لا يكون قول مجتهد حجة على مجتهد آخر والشرع سلطانه على الجميع واعذار من
خالف الحديث الصحيح من الائمة معدودات مفصلات في مواضعها ويوجد تفصيلها
بامثلها في رسالتنا المسماة الفائدة المهمة في سبب اختلاف الائمة جواباً لسائل فاضل

سألني عن ذلك

الباب الرابع

اعلم ان وضع اليدين في الصلاة ليس مختصاً بهذه الامة بل هو من شرائع
الانبياء عليهم السلام اهم ولاهل العبادة من اهم كما يقيد الاحاديث المرفوعة
عن ابي عثمان النهدي والحسن البصري وغيرها وقال بعض شراح الموطأ من
مجلسه الهند تحت الحديث الذي لم يسطر ومن كلام النبوة اذا لم تنتهي فاصنع
مائت و وضع اليدين احدها على الاخرى في الصلاة) ما نصه اي عليه الانبياء
ولم ينسخ في ملة ولم ينقص بشريعة دون شريعة انتهى و مثله في شرح الزرقاني
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اما معاشر الانبياء امرنا بتعجيل فطرنا وتأخير سجودنا وان وضع
ايدينا على شمالكنا في الصلاة اخرجنا الطبراني في كبرىه بسند صحيح فقد علمت
ان هذه الهيئة من شعائر الصلاة اتفاقاً منذ بعثت الرسل واستطاعت الشرائع
الحقة و خاتمتها شريعة محمدية

في بيان

الاول ومن زبادات العلم المتأخرات في هذه المسئلة ما يلقى من بعض الناس ان يقول السند
ناسخ موضع اليد على اليد قالت هذه دعوى بلا دليل فان جميع من شرح الحديث وضع
اليدين من المالكية وغيرهم مطبقون على انه سنة محكمة ولم يفر احد بكلمة
النسخ والشان ان كل من علق على حديث قبل فيه بالنسخ يجعل النبيه على
ذلك اهم ما يشرحه به كحديث الماء من الماء وحديث الوضوء بماء من السار وحديث
ابن مسعود في تطبيق اليدين في الركوع ووجوب صوم يوم عاشوراء بل
ولو يكون القول بالنسخ ضعيفاً لا يهملونه كحديث خروج النساء ذوات الجذور
الى المعلى في العيد وغير ذلك اليس يعجيب ما ادعى احد نسخ هذه السنة
ويشغ القول به في هذا العصر وايضا النسخ هنا لا يقال لان شرطه ثبوت
النسخ المعاصر فلما تأخر ناسخ على تفصيل بين عامه وخاصة متكرراً او لا مؤذناً

بالتأني أو لا كما هو مبسوط في علم الأصول وهذا لا معارض أصلاً بل لم يسبق
في جميع الملل والشرائع السابقة كما مرو حيث فقد النقل فمن ضرورات الأصول
أنه لا نسخ بالأحتمال قبل أن يثبت القيد وإن عجز الأيسر أثبت النسخ
بالاحتمال ولا يخالف في ذلك الثاني ومن الزيادات اللغات أيضاً ما يلحق عن
قائل أنه قال السدل عمل أهل المدينة قلت هذه الكلمة لم يقامها أحد من
ذوى الكتب المتداولة المعتمدة سوى قيل ضعيف حكاه الصاوي في تعليقات
رواية الكراهة بدون نسبة لقائله ثم كر عليه بأن الممول عليه دليل الاعتماد
كما سبق وذكره الدردير ولم يقبله وإنما قال في تأويلات الكراهة لم يذكر
المصنف منها عمل أهل المدينة فهي إشارة من الدردير إلى أنه وإنه والألفاظ
به في كتاب أقرب المسالك وقد نبه التعليلين الآخرين وهما أنه أشهر ثم يقال
لقائلها عمل أهل المدينة الذي يعتبر مذهباً حجة أم هو إجماعهم وفيه تفصيل
ويبحث طويل في دواوين الأصول وقد حققنا فيما كتبناه في علم الأصول مع أنه
لم يؤثر السدل عن مدني من السلف المعتبر إجماعهم سوى ما قيل عن ابن المسيب
وحده كما مر فإن إجماعهم المعارض للنص ما سهل الدعوى لولا طلب الدليل
قال الإمام الشافعي في الأم وهو ممن يعتبر إجماع أهل المدينة ما نصه وأعلموا
أنه لا يجوز أن تقولوا إجماع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل
العلم انتهى والعجب من بعض الناس يسمعون أن عمل أهل المدينة حجة عند
الإمام مالك ولم يعلموا أن المراد به إجماعهم ولم يعلموا تحقيق ما يكون إجماعهم
فيه حجة عنده وما لا يكون ثم على فرض عدم النص في المسئلة فالجدة هنا على
الغالب بالسدل لأن إجماع أهل المدينة على سنة القبط في الصلاة صحابة وثابعين
وتابعي التابعين إلا ابن المسيب كما مر فهو إجماع على قول أبي محمد الجوزي
والغزالي وابن جرير وأبي بكر الرازي أن شدوا الواحد والاثني لا يخل
بالإجماع واستظهر ابن الحاجب حجيته وعلى ذلك ابن عبد البر في مسكنه
الإجماع ومن لا يخبر عنه بهذا الوجه من المتأخرين قال لا يعتبر إجماعات ابن
عبد البر وقد رد هذه المسئلة الباردة صاحب المعيار وإظهارها لأن ابن عبد البر

من لا يعتبر مخالفة الشاذ هو من أطواد الأصول والفروع وفي مثلثها
لا احتياج إلى الإجماع لثبوت النسخ الصريح وإجماعهم لنا حجة على حجة
لو سكت من لا يملك نقل الخلاف ولو سكت العلماء عن الخطأ في الدين لسرى هذا الداء في عروق
الشريعة وألحقت قواعد بني الله ذلك كما ورد في الحديث يحمل هذا العلم من كل خلف
عبدوله يتقون عنه تحريف الفاسقين وأحوال المظلمين وتأويل الجاهلين

الباب الخامس

القول بأن المشهور منحصر في رواية ابن القاسم في المدونة لم ير نصه
الأمم ابن عرفة وذلك أنه لما نقل في باب الفصل من مختصره عن النجاشي والنجاشي
والسازري أنهم نقلوا عن مالك رواية بوجوب الفصل لا يقطع عدم الاحتجاجة قال وقول ابن
عبد السلام استقلوا ظاهر الرسالة بوجوبه إن كان مخالفة المدونة فالمشهور لا يتبع المدونة بل
يكون غير ما فيها انتهى وقال ابن فرحون بعد نقله ناصيهم أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم
على غيره ليس ذلك على الإطلاق ثم قال نقلاً عن المقدمات في شأن المدونة ما نصه هي أصل علم
المالكية ومقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك وروى ما بعد كتاب القاصح
من موطأ مالك ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه القيد من المدونة انتهى مثل شيخ
شيوخنا استاذ الفرية فخر المغرب سيدي إبراهيم الرياحي الثوري رئيس مجلس
الفتوى المالكية عن القاضي المقلد هل ليس له الاتباع قول ابن القاسم بمنز
بما نص عليه فأجاب بادئاً بحكائية الترتيب الشائع عند المتأخرين من تقديم
قول ابن القاسم على غيره ثم استدرك عليه قائلاً لكن الواجب على المقلد والناقل
إذا كان مقلداً أن يبحث في كل مسألة خلافية عن القول الأرجح فيها سواء كان هو
قول ابن القاسم أو قول غيره لأنه قد يرجح قول غيره أو يعرف ذلك أي
ترجيح بعض الأقوال على بعض بوجود عديدة منها أن يقال الظاهر كذا أو الأرجح
كذا أو المشهور كذا الخ انتهى وقال النجاشي كان الولايات عندنا بقرطبة إذا ولوا
القضاة رجلاً شرطوا عليه في سجنه أن لا يخرج عن قول ابن القاسم ما وجدته قال
قال الأستاذ يعني الطرطوشي وهذا جهل عظيم منهم ومثله لابن الحاجب والأفراق
في الذخيرة ومن أخذات العلامة الشيخ صالح المعري السوداني بعد ذكره نقول أن

وبعد ان يقول ابن عبد الحكم وقول ائمة في التوبة ان السباج لا يجوز
 ان يكتبها وان ذكرت جلودها لا يحل الانتفاع بشيء من جلودها الا ان يبيع
 وتضمنه رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك انها اذا ذكرت جلودها حل بيعها
 واساس الصلاة عليها وقد بين ابن عبد البر الدليل الواضح في ذلك قال صالح
 العمري قد بان ثبوت ذلك ابن عبد البر ضعف ما ذهبه المتأخرون من المالكية
 ان قول مالك في المدونة مقدم على قول غيره فيها وقول ابن القاسم فيها اولى من
 قول غيره اني اتحررا اسلمة فلو ان ابا جريح بالليل لا يبرء وجوده في كتاب
 مدون كالمدينة فان رواية ابن القاسم التي سمعها ابن عبد البر هنا في المدونة وقول
 ائمة الذي هم في التوبة وقد اوضح المتأخرون من المالكية ان جريح الفول
 والرواية بمجرد وجودها في المدونة ولو طالب الادلة الجمة على فسخها كما في
 مسند مالك الذي في الصلاة الى ان قال مع ان رواية ابي ابي عن مالك في الصلاة
 رواية ثقات واهلها وغيرهم ائمة وفي فتاوى الشيخ عابد في واسط مسائل
 الاصول منها وسنده عن ابي محمد صالح انما ينبغي بقول مالك في الموطأ ان لا يبرء
 في الصلاة بقوله في المدونة فان لم يبرء فبقول ابن القاسم فيها انتهى وهو في الاعتبار
 ايضا انظر الى مسائلنا ليس في الموطأ الاصلية وضع الدين على الشهاد في الصلاة
 على انما قدمنا القول على صحة المدونة لا خلاف بينها وبين الموطأ
 في مطلوبية القبض بان لم يقصد به الاحتياط والله الهادي الى سبيل الرشاد والله
 الاستيعاج لئلا يترك من ادب ابن القاسم مع انه اعلم لها لا يزيد ذرة في تقوية
 القول الذي قلناه لانه ما رواه كثره الاثبات فسله وسندك لهجة فذكر
 فضائل المحدثين في مقابلة ليس من آداب البحث في شيء الا اذا كان البحث في
 سبيل المخرج والتعديل وهذا الاصل انتهى وقال ابن عبد البر لا يرجح القول
 لثبوت قائله وانما يرجح بدلالة الدليل عليه

الباب السادس

في الفرق بين المشهور والراجح الاصح في الفرق بينهما ان المشهور ما كثر قائله
 والراجح ما قوي دليله كاعتماد الثوري وقال بعده وكان مالك يراي ما قوي دليله
 لاما كثر قائله في مشيئة قاله ابن عبد البر فلهذا اصل مهم من اصولنا ما في

ان لا يخل عنه في الخلافات وله اقل المحققون اذا تعارض الراجح والمشهور
 فواجب العمل بالراجح وقال الثوري وقد اجمع في سنة وضع اليد انتهى على
 اليسرى في الصلاة قوة الدليل وكثرة القائل ثم ذكر الدليل واشير الى اسماء
 جماعة من محقق المالكية المتأخرين به وقد استدلنا بالمرشد عليه وبذلك يعرف
 انما ينبغي في بلد صاحب السند قوة دليل ولا كثرة قائل وقد خصص الحق
 من كان له ثبت ودوق عند طلب حقائق المسائل (تيسر) الثوري عبر عن وضع
 اليد في الصلاة بالمشهور وهو واضح مما لا يولاه لولا المشهور وعبد الوهاب بالذهب
 وابن العربي بالصحيح وابن رشد بالظاهر والاضحى بالاحسن والاجهوري بالافضل
 والداودي بالظاهر والساوي اثبت اخرجنا والاعرج في المشهور وفي تعليق الكرافة
 يقصد الاعتماد على المذاهب بالمتقدم والامير بالاخرى والساوي بالمولد عليه وليس
 بمسند هذه التبرعات تعبير يعطى القابل اليه

الباب السابع

في محل الدين عند اوضح لاختلاف بين ائمة السنة في نفس الوضع وانما الخلاف بينهم في
 محل وضع الدين فذهب مالك وضعه تحت الصدرة فوق السر فقلنا امام الشرائع في الميزان
 انكبرى ما فيه اختلغا في محل وضع الدين فقال ابو حنيفة تحت السرة وقال مالك
 والشافعي تحت صدره فوق سرة وفي رواية يروى عن ابي حنيفة لا احد
 رواية ثمة وهو الصحيح بين الموضعين وبذلك انما يجب من المالكية والى سراج
 الشرائع ان مالك هو الصحيح ويؤيده قول القاضي عبد الوهاب المذهب وشبهوا
 تحت الصدرة وفوق السرة ومخير زروق في شرح الرسالة رواية استحباب
 القبض عن مالك فقالوا بالاستحباب هو ان يقبض اليمنى على اليسرى تحت صدره انتهى
 ومنه ينبغي ان ابن المطالب وكذا القرطبي في الرواية عن مالك بان يقبض
 تحت صدره وقد تقدم قول الامير في تفسيره على الاقوى وقول علامة عصره
 الشيخ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد صالح الفارسي الشهير في رجزه

المسمى وبالله الهادي

والوضع تكلف على الكف ورد
 رواه مالك واستحب السلي
 من ابي الهاشم في ربه
 ومن مع السلي فاعلم

ومن بقوله خمسة آلاف كسوف	ولا تأخربك من ذلك
وحينئذ وضعت تحت القبر	أوفوا أوفوا الصدور من بكره
لأنه سئل في الرواية	والخمس مائة ألفاً
ويصح الحفاظ فوق الصدور	كرواه وأهل بن حجر

والرواية مثل الرجل في محل وضع الدين وكذا المعنى من جلوس كافي من قيام ولهذا الآن بعد بيان ما ذكره بطريق خلاصة الآية في الأمور المتقدمة بوضع الدين وقد خبرناه في غير هذا بموازاة الأدلة ولو صح الأسلوب في ذلك ولما الكيفية هي أن يضع الدين في ظهره اليسرى والرسغ وإن تعرض له في مسالته أمضج لونه أوجك عليه أوسد فيه لتوبيعه وبريدته في محله (تأنيده) فونك في متوصفات المصارع كهذه المسألة عذا مذهب الذين فيه نسخ أو لا ينسب مذهباً لأحد من المسائل الاجتهادية التي لا نص فيها من الكتاب ولا من السنة ولا من الإجماع وهذه الهلال وكذا القرا في الأحكام قال ينبغي أن يقال أن الأحكام اجمع عليها التي لا تختص بمذهب مخصوص جواز التراض لا يشك في صحة ما أيا مذهب الشافعي ولا مالك ولا غيره بل لا يزال لكن واحد منهم إلا ما يختص به أو يسار له فيه بعض أئمة وقد لم به المسوق في حاشية السور عند قول جاز في السجدة في مذهب مالك ذلك مذهب مالك عبادة عما ذهب إليه من الأحكام الاجتهادية التي التي بذلك وسد في تحريمها بالأحكام التي هي تسبوع عليها في الترات أوفى سنة واحدة من مذهب أحد من المجتهدين انتهى ولا يقال في الحاشية معنى المذهب لغة تسبوع ذلك لأن الاصطلاح الذي أطلقه بصرف النظر عن ملاحظة الاستعمال السوي لا يغير عليه فهم أفراد من المذهب إلى ذلك المذهب هو وأنه وصي لا يشك في صحة من آخر بالإجماع

باب الثامن

في تعيين زمانه به قلب طالب الحق ويشفي له الطائفتين المحرقتين المسنة بن مالك وأصحابه فلهون بهذه السنة ومنهم ابن القاسم بتأويل روايته في الدعوة

أقول يجب أن يكون في هذه المسألة التي وردت في الباب الثالث احتجاج الثاني وغيره من مشايخ المذهب بسنة الحديثية وبنو ثمره وبالاطاعة أو تحشاء إلى ثمة أن يمر من السهل إلا الأعيان والعلوق تحسم من صل بالمحلولاً لأن المجتهدين بماليت معالجة الامتياز بما ذكره انتهى الصدور حتى لا يكون أحد منسباً إليها بالصدور فترش أن رواية ابن القاسم فكرامة على ظاهرها لا تأويل فيها وتعرض أن المسألة اجتهادية بصرافاً لا نص فيها من حديث ولا أثر فالتيسر في هذا أن الاجتهاد ليس بالامتناع من المسألة فالتأكد في جميع المصنفين مشروعيها إلا ابن القاسم روى عنه الذكرمة والمصنفين فثبتت فثبتت عن ترويض رواية الأكثر على رواية الأول فثبتت عن مصنفين ذلك الأول وجلاً واحداً وأما الثانية فمئة عقلاً وثقلاً ومن أن المجتهدين إنما يقولون قولاً من معارفهم فالتأكد على قوله الأخير منهما قال في جميع المباح مع شرحه الخي وإن كان عن مجتهدين فوإن معارفهم فالتأكد منها قوله المستعير والمقدم مرجحون عنه وقد أبو بكر إلى ضاوي الشافعي في مصنفه كتاب الأدلة فعلى ما إذا ذكر المجتهدين قولاً لم يذكر بعد ذلك قولاً آخر ينافي الأول كان رجوعاً عن الأول كافي في الحاشية أنه وفي مسائلنا ترى أن ابن القاسم طريق مالكا في حياته كما يفيد التاريخ بلا نزاع وتوطن به مصر وبذلك له قول صحيح متأسفاً على عدم لقاء مالك أئمة ابن القاسم بمصر وكتب مالك ثمانية وسبعون وصلاً إلى ابن القاسم بمصر فربما من وفات مالك فوسلوا في نحو سنة ١٧٨ ومالك توفي في ربيع الأول ١٧٥ والمندسرون أصحاب مالك الذين روى عنه مشروعية هذه السنة تفيد كونهم لا يخفرون لوفاته في المدينة كما يفيدان إسماء الإمام ففسحوا ابن الماجشون وابن النخ وغيرهم وابن النخ هو الذي صار مفتي المدينة بعد مالك وقصد محبة أربعين سنة وقيل ملك ابن هذا الأمر بذلك لأن نافع وهو أول المذكورون وغيرهم قدما روى عنهم فيها عن مالك فترش بهما رجوع مالك عن السند انتهى هو ظاهر رواية ابن القاسم على فرضه منقضاء والعمل على ما رواه أهل هذه الملامعون له إلى وفاته رضي الله عنه وفي حاشية ابن فرحون إذا كانت المسألة ذات أقوال أو روايات الضعوى واستقام يقول مالك مرجح إليه وقد تقدم قول صاحب المغرب وقرة عين المذهب ابن عبد الله بن مالك يقول حتى أوفى الله

تعالى وأعلمهم هذا الحديث الفصل كل وهم وبذويع المذاكرات يزول النوار من
التي توافقت معهم

الباب التاسع

في هذا الباب الذين كانوا يظنون انهم قد حصلوا في العلم والدين
سلكوا من الشيوخ الملكية الذين جعلوا بسبل الرتبة عجيبة ومنهم علماء
العلمون والاولياء العارفين كما سمعت نحو ذلك من البعض فاليجاب انما اولاً
فانما نقل السبل بطل الصلاة حتى ينشأ اشكال او اسف عليهم واما ثانياً فلا يكون
عملهم حجة في ترك سنة عمل بها ايماناً بالصفة من الخطا والغلط لم تثبت لغير منصب
النبوة قال في وقى غلام من اني لست افي الداخية السنة حجة على جميع الامة وليس
عمل احد من الامة حجة على السنة لان السنة منصوبة عن الخطا وساجها مصوم
وسائر الامة لم تثبت فيهم الصفة الا مع اجماعهم خاصة ام واما الله المذنب لهم في تركها
فمذنبهم وانصح وذلك ثالثة انكر الناس للمذنبات القبيحة وبعض شررها وما عسى
له الاخطية من الخواص في المذنبون في المستحضرة وعلى بعمل المذنبون الا يحضرهم
وتلك المذنبات القبيحة من المذنبات او فروعها فهذه المسئلة مدون حكيمها في اكثر
المذنبات مظهر المذنبات ومن لم يثبت في اولها الذي ذكرناه من شروح المحضر هذه
فبعد بعض الذي وتبينهم ليس ولكن يجوز عليهم الخطا غير مقتضوع لهم وفي
الحديث المشهور رفع عن ابي الخطا والسيئات فانكسر ذلك في بعض الاقطار مع انهم
الامتناع بين المذنبات الملكية والمذنبات الالوية بسبل عذمة والقبض عندهم فلهذا
شأن في المصنوع الا خيرة يوجد وان قباهم يفعل ذلك مع شبه كلام بعض
القبضاء ليعمل المعمول في بينهم ففعلوا مثل سابقهم توراة واعياناً انما يرفقا
وقوع مناهضة بين علماء الملكية في هذه المسئلة حتى يظهر منسج ملك المذنب
لها واكثر العاجلوا الصلحاء مشتغلون بمهمات اخرى عن تتبع كل مسألة مسألة
بالتحرير البليغ ولا سيما المسائل المشبكة المروقة في الأصول فاكثفوا بتلخيص
علمه وبقيت هذه السنة ولها احيات مقدورة تحت اكرام الله فهذه هو المذنب
غلبا والاعذار لا تحصر في مثل ذلك يستلزم عن اخواننا غير الملكية في مسائلهم

من هذه نقطة بعيت قائلها ونهضة فضلهم والتعمل لا يثنى الخطا وليسكن يثنى
العلم ثم من كان اطلع من اهلنا عن مباحثات عليه هذه الوردت في كتب
اخرى فقد رآه متفرقا والرتبة الخمسة توافقت في النصوص بالانوار المرافعة متفرقة
وبعضهم يرى فيها عدة كافية في تحصيلها لسكن بعده عن استنباطها او التبحر بها
نحو طريق السبل المتعارف والتمسك لحق الجاهل مع السبل بتغير مسائل
عن الناس وما اشبه ذلك والامور بقاصدها ونعرف بعض الشيوخ الملكية في
الطوا المصرفة يعملون ببعضهم منهم من مات وبعضهم لازالوا في الاحياء منهم
متبحرون بها وبعضهم يخفونها وتسمع بكثير من كبار علمائنا شرقا وغربا
يعتدون كذلك ويحكى ان الشيخ الثاني كان في من جفر في الصلاة تحت المذنب
مستورا ومع ذلك صرح في حاشيته بان تقدم ذكره وهو مقتضى الشهادة في الدين
الحاصل ان النكيس لا يرضى بتركها تقليداً لاناس اكثرهم مفاوون في تركها
قد تعالى وليس عابكم جناح لما اخطيتم به ولكن ما تبادت قلوبكم وكان الله
غفوراً رحيماً ولا يخفى ان خفاء مسئلة الواسائل على العالم لا تحيط من كماله فلهذا
الشيخ تعذر الزداني وغيره

تكملة

قال العلامة المناوي ردا على من احتج بسبل الدين بان العمل جري به في
الغرب ما لم يصب ان الدين احتاروا القول بالقبض وروى في الثقل والفرق كلامهم
من علماء الغرب الذين افطهم الدين عليهم للسبل وما كانوا يخشون كولايم لا يتبينون
به فعلاً كالا يظن بهم انهم يرونه واجهوا ويخون الناس بغيره ويسلمون ان الفتوى
بغير الراعي هو انه الحق فهو عذو لن سائنا نزلنا الله لم يجر عمل به في الغرب
فلا يضرنا ذلك وقد ثبت شرعا وجري به العمل في مصر فثبوت وعمر الحنفية
الراشدين ومن بعدهم من السابيين لاسيما وقد قل به الامام واحتج به غير
واحد من ائمة مذهبه الاعلام ولا يلزمنا التقليد بعمل اهل المغرب وان كنا منهم
ان لم يقل احد من الامة ان اجماعهم حجة واما قال بذلك مالك في عمل اهل
الديانة واجماعهم وليسوا والحمد لله من يقول انما وجدنا اباؤنا عن امة واما

عن آثارهم مقتدون ولا ممن يشدد

(وهذا ما الامن غزيرة ان غوث)

(غوث وان ترشد غزيرة ارشد)

فلذلك قول من لم يستطع دخول العلم ولا يفتح شيئاً من الصلوات والنعم
 اه وقول المستأوى لم يقل احد من الائمة ان اجماعهم حجة اتول ولو قاله
 الائمة كان ملائق الاجماع اجماع المجتهدين فلفظون لاعداد لهم في الاجماع ولا
 اعتبار بمخالفتهم قال ابن الحاجب في تعريف الاجماع اصطلاحاً اتفاق المجتهدين
 من هذه الامة في عصر على امر وقال المحلى مع مثله بعد مثل تعريف ابن
 الحاجب مانصه فلم اختصاصه اي الاجماع بالمجتهدين بان لا يجاوز الى غيرهم
 وهو اي الاختصاص بهم اتفاق اي فلا عبرة باتفاق غيرهم اتفاقاً الخ وقال
 الاستوى في شرح مناهج اليعاقبة الاجماع لما يشتر من المجتهدين فلما لم يوجد
 مجتهد في هذا الزمان لم يشتر اجماع اهل اه وهل يوجد من سدل يديه من
 مجتهد في المغرب في عصرهم فضلاً على اجماعهم حتى نقول ليس اجماعهم بحجة
 وانما المستأوى تنزل في البحث على سبيل الفرع لان القاصر من مجتهدون بما لا يتجوز به
 وقد نقل في البحث المذكور عن ابي سعيد ان لستم تدخل الجاهل فيما ليس له باهل من
 تحرير مسائل العلم فالجاهل بهرف بما لا يعرف فالواجب على من لا يعلم ان يستفيد
 من يعلم وفوق كل ذي علم عليم

اجمال بعد التفصيل

نجمع اسماء الرايون لهذه السنة والقبيل لها من ذوي المذهب المالكي
 الذين نقلنا عنهم على اختلاف عباراتهم والافتتاح بالامام مالك مثل اخوانه الائمة
 ثم بعده في مذهبه

انتهب	وابن تافع	ومطرف	وابن الماجد	وابن وهب
وابن زياد	وابن عبد الحكم	وابن حبيب	ومسعود	وجيد الوهاب
وابن عبدوس	وابن ابي زيد	وابن بشر	وابن عبد البر	والدغمي
وابن رشد	وحفيدة ابو الوليد	وابو بكر بن العربي	وعياض	وابن الحاجب

والفراف	وابو الحسن	والفرطى	وابن عبد السلام	وابن حرفة
وابن الحاج	والمواق	والقشاش	وابن جزى	والقصاب
والشعالي	والسوسى	واحمد زروق	والسهورى	والاجهورى
والبياسى	والفرنى	والشيوخى	وعبد الباقي	ومحمد ابنه
والسناوى	والبناني	والسوداني	والعدوى	والدودير
والدسوقي	والصاوى	والامير	وحجازى	وعليش

وابن محدون والسفلى

ومثلهم كثير ممن لم تتأكد المناسبة لتقل عنهم هنا من رجال المالكية وفيهم
 ضرائحة السلم حقيقة لا يجزأ فهل يعرف الناس المذهب الامن هؤلاء ولا سيما
 الذين حشاهم وهم فوق الحسين مؤلفاً ويتبين ان يمد ان القاسم في الفريق
 الاول منهم لانه يتأويل روايته رجع قوله الى قول مالك ورفقائه اصحاب
 مالك فقد اتضح ان سائل يديه ما مالك شيئاً يستند اليه والرجوع الى الحق فريضة

الباب العاشر

وهو الحائفة لسأل الله حسنهما من طالع هذه الورقات ومظهره رجحان
 سنة وضع اليدين في مذهب مالك لا يجوز له ان يقول لمن يستد منه بعد ذلك
 فيه قولان فضلاً عن ان يحسن له السدل فانه انحراف عن راجع ومشهور
 مذهبه وهذا جار في جميع ما يعلم العلم ارجحيته ففتواه بغير الراجع حرام
 مردودة عليه كما قاله الزرائى والهلالى والتسولى وغيرهم وقال ابو اسحاق
 الشافعى عامة الاقوال الجارية في الفقه انما تدور بين اثني والاثبات والهوى لا يدورها
 فاذا عرض المسمى نازله على المتن فهو قائل له اخرجني من حواوي داني
 على الحق فريضة له والخال هذه في مسئلتك قولان فاحترأ بهما عشت فان معنى
 هذا تحكيم الهوى دون الشرح ونش في النصيحة اه ولا يقال كون المسألة
 خلافية بين لنا التساهل فيها كما يقوله ضمهفاء العلم نقل في المعيار عن ابن عبد
 البر قول الاختلاف ليس بحجة عند من علمته من فقهاء الاعصار الامن لا يصره
 ولا مرفة عنده ولا حجة في قوله اه يبنى لا يخرج الا راجع بالدليل ويضمحل الطرف

الاخر كان له قبل به احد وفي جواب اسناد الشيوخ وحمد اهل الرسوخ سبدي ابراهيم
 الرايس التوماني امام بارج عصره الشيخ احمد بن ابي الضياف حين سئل عن
 دلائل اهل الكتاب قال لا ينبغي تقوية الرجوع لا يمتليق به من كان لا يعرفه وعلى
 تقدير ذكره يذكر وجه ضعفه معه كما قالوا قريبا من ذلك في الحديث القاصر
 عن درجة الاحتجاج اه فها من لم يجب بنفي السدل في المذهب بعد الجملتين قلبه
 بذلك فقد غش في الصبيحة حيث افق بغير ما علمه الله واعترضه ماثر الدين الصلاة
 وقد رايت في الاستانة في بعض الكتب خاتمة رسالة لطيفة لمجودة ووصف للشيخ علي
 القاري الحنفي شكر الله منتهى سماها شفاء السالك في ارسال مالك دافع بها عن اهلنا
 مالك واتى عليه بالتقدم في عم الحديث وآثار السنة حيث سمع من بعض علماء
 المذاهب الاخرى الاعتراض على امام في ارسال البيهقي في الصلاة مع
 صحة احاديث وضع البيهقي ولم يرد قط عنه صلى الله عليه وسلم ارسال دفع هذا
 قال بکراهة الوضع فكيف الحال هذا علم المعارض بحروقه قل القاري فسألت
 بعض علماء المالكية عن مأخذ المسئلة من الأدلة الحديثة لم يظهر من احدهم
 جواب يكون على وفق الصواب نعم كتب القاري من نفسه ما خرج له في الاعتراض عن
 الامام بانه مجتهد ونحو ذلك بما يدل انه لم يطلع على امهات الفقه المالكي ولم يتبع
 اصول المسئلة واطرافها والا فالامام يرى من القول بالارسال وان القسم
 كذلك وكراهة الاعتناء والاستناد على قبض البيهقي في الصلاة تشترك فيها جميع
 المذاهب فلا اعتراض ساقط من اسله ومن طالع رسالتنا هذه لا يشذ عنه شيء من
 متعلقات المسئلة فاهل مكة ادرى بشعابها على ان الشيخ القاري مشكور على غيرته
 لائمة الدين والاعمال بالنيات هذا وقد قلخص من اقوال فقهاء المذهب واساطينه
 الراسخين ان السدل بدعة وان وضع البيهقي نحو المصدر في قيام الصلاة
 غريضة كانت لوانا لئلا يس في الالسية حتى على رواية ابن الناصم الا انهم يقصد
 به الا الاعتناء والاستناد فيكره وقليل من يقصد حتى لا يتكاد بوجوده وبمجموع
 ما تقدم لاسيما الباب الثاني سقط استدلال السادلين بقول المختصر وسدل بيده
 وقول ابن عثير سدل يد وغيرها اذ المراد به ان كان قصد الاعتناء والالتكاه على

بيده ولم يبق في المذهب من يقول بالكراهة المطلقة كما كان يفهمه بعض الناس
 وايضا كراهة الاعتناء لا تختص بوضع البيهقي قال خليل ولو سقط قدر زوال عماد
 بطلت والاكرامه ثم اعترض في الاطياب لدوى الالباب فسيبه توفية حتى الفقه
 من حل كل اشكال يحتفل وروده في السنة وغايته تقيه اهل مذهبنا لفضيلة هي
 من حلية الصلاة بمبداه بها مرارا في اليوم ويوقف بها على بساط قرينه تعالى
 واكثرهم عنها غافلون وعلى تركها معصرون طائفة من اكثرهم ان الامام مالك لم
 يقل بها وهو من تركها يرى ولا نقص في الفاضل اذا نيه المفضول بل النقص
 في الاستكفاف عن الحق والتكامل في القبول ولا يخفى ان هذه الصحائف التي رفقا
 لا تخلو من فوائد مدت روافها على غير المسئلة المقصودة وبذلك تستطاب مع
 اني بحمد الله لم افرغ فيها جميع ما خطر لي مما ينفع بهذه السنة ولا احتياج الى المزيد
 على ما سطرناه والامر كله لله سئل الامام مالك عن الرجل يكون عالما بالسنة
 يجادل عنها قال لا ولكن يجهر بالسنة فان قبلت منه فذاك والا سكنت

كامل تحريرها است يقين من شهر رمضان سنة عشرين واثلاثمائة واثب
 هجرية راجيا من الله فضله ان يجمعها من العمل بالصالح الحسنات المقبول تالعة
 اعباده عائدة بالتواب والعتاى ولوالدى ولشيوخه المقيدى وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد قرئها بعض اجهة طرابلس الغرب وهو الفاضل البارغ الصالح

حضره الشيخ محمد الامين المسمى بالدام ثانياً وقد صدق الله

مسيبه بذلك قال

هذي معاني اسفرت ببيان

ام غادة الفكر الصحيح توشحت

ام هيئة للتاسكين (محمد)

قد صاغها بحزاة ووجزة

ماوعى مضمونها اهل النهى

سن النبيين الامل احياها

فانقبض سنة آدم والانبياء

له ختام الرسل هذا فعله

هذا (ابن عزوز) يقول مبرزاً

هذي بنايع القول تفجرت

فانقل صبح وماله من دافع

لولا مشاهدتي لنزول رايه

تفجعت مايعي الوري تهذيبه

فجزاك عن شرع النبي محمد

لم يوضع علم باقى الاحسان

نوب البلاغة فزدهت ببيان

يهدى بها من ضل عن عرفان

وبلاغة اريت على سحبان

لجلها خروا على الافلاك

وكذلك سنة صاحب القرآن

من بعده ومنزل الفرقان

فاحرص عليه ولا تفر بشان

ماقله بالنقل والبرهان

بشهاب فكر سامع التمعان

والاقتدا شرع لدى الوجدان

ماخلت نزاله في الامكان

اسم ليعرى فارس المبدان

رب البرايا وافر الاحسان

فهرس رسالة هيئة التاديب

الباب الاول في نصوص الفقهاء على مشروعية القبض وكراهة السدل

الباب الثاني في تأويل رواية ابن القاسم كراهة للقبض

الباب الثالث في احتجاج الفقهاء المحققين لاستفوضع اليد على اليد في الصلاة

الباب الرابع في اتفاق جميع شرائع الانبياء على سببه ذلك

الباب الخامس في ان القول المشهور لا يخصص في المدونة

الباب السادس في الفرق بين المشهور والراجح

الباب السابع في محل اليدين عند الوضوء

الباب الثامن في تكميل مهم قاطع للخلاف في المسئلة

الباب التاسع في عذر الافضل الذين كانوا قائلين بالسدل

الباب العاشر في عدم جواز الاداء بالسدل لمن علم كراهته وكونه بدعة

صفحة	سطر	حفظاً	سواب
٣	٢	نشأ	نشأ
٤	١١	الذنب	الذنب
٥	١٤	وايو	وايو
٧	٦	شروحو حوائش	شروحا و محشين
	١٧	التعليل	التعليل
	١٨	يل	يل
٩	١١	المابين	المابين
	١٥	وا	ولا جرم
	٢١	المدونة	المدونة
	١٦	المسلة	المسلة
١١	٢٤	هذ	هذ
	٢٧	التاني	التاني
١٢	١٣	اتباعاً	اتباعاً
١٥	٢٠	القائل	القائل
	٢١	ودواوين	ودواوين